

آسيا

14 - الحالة في أفغانستان

تداول بالفيديو مفتوحة⁽⁵³⁹⁾ وأدلى ممثل أفغانستان أيضا ببيانات في أربع جلسات حضورية وجلستي تداول بالفيديو⁽⁵⁴⁰⁾.

وفي بداية عام 2021، وتحديدا في 23 آذار/مارس، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو مفتوحة⁽⁵⁴¹⁾. وبالإضافة إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وأفادت الممثلة الخاصة خلال إحاطتها بأن التقدم في المفاوضات في الدوحة تباطأ وأن الأفغان وشركاءهم الدوليين بدأوا يعربون عن مشاعر إحباط مفهومة إزاء عدم التوصل إلى نتائج حقيقية. وأشارت إلى أن العديد من المعنيين يتطلعون بشكل متزايد في ظل استمرار المحادثات إلى قيام الأمم المتحدة بدور أبرز. ورحبت بتعيين الأمين العام مبعوثا شخصيا جديدا معنيا بأفغانستان والقضايا الإقليمية لتكملة عمل الأمم المتحدة على التعاون الإقليمي. ونوهت بقيام الدول الأعضاء بدور حيوي في طرح مبادرات جديدة لتنشيط عملية السلام مشددة على وجوب أن تكون هذه المبادرات مركزة ومتسقة. وفي هذا الصدد، شددت على ضرورة التطلع إلى مستقبل البلد ومراعاة آراء جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات الإثنية وضحايا الحرب. وأعربت عن قلقها إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة، وحثت الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في خطة الاستجابة الإنسانية. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، حذرت الممثلة الخاصة من أن التطورات في أفغانستان لا تؤثر على الأفغان وحدهم، بل تؤثر على المجتمع العالمي، وضربت مثلا على ذلك بما تشكله زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها والإرهاب عبر الوطني من تهديدات للاستقرار في أفغانستان والمنطقة.

(539) استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في 23 آذار/مارس (انظر S/2021/291)؛ وإحاطة قدمتها المديرية التنفيذية لشبكة النساء الأفغانيات في 22 حزيران/يونيه (انظر S/2021/601)؛ وإحاطتين قدمتهما مؤسسة منظمة دراسات المرأة والسلام، والمشاركة في تأسيس صندوق ملالا ورئيسة مجلس إدارته في 9 أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8853)؛ وإحاطة قدمتها مديرة منظمة شارماغز في 17 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8908).

(540) انظر S/2021/291 و S/2021/601 و S/PV.8831 و S/PV.8834 و S/PV.8853 و S/PV.8908.

(541) انظر S/2021/291.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ست جلسات في إطار البند المعنون "الحالة في أفغانستان". فقد عُقدت جلسات لاعتماد مقرر، وعُقدت ثلاث جلسات في شكل جلسات إحاطة بينما عُقدت جلسة واحدة في شكل جلسة مناقشة⁽⁵³²⁾. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا جلستي تداول بالفيديو مفتوحتين فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان⁽⁵³³⁾. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته لمناقشة هذا البند⁽⁵³⁴⁾.

وفي عام 2021، قدم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إحاطات فصلية، خلال الجلسات حضورية وخلال جلسات التداول بالفيديو المفتوحة، بشأن تقارير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين⁽⁵³⁵⁾. وعلى خلفية سيطرة حركة طالبان على البلد في آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطتين إضافيتين من الممثلة الخاصة ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في إحدى الجلسات⁽⁵³⁶⁾، واستمع إلى إحاطة من الأمين العام في جلسة أخرى⁽⁵³⁷⁾. وإضافة إلى ذلك، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جلسة تداول بالفيديو مفتوحة⁽⁵³⁸⁾، وإلى إحاطات قدمها خمسة من ممثلي المجتمع المدني في جلسات حضورية وفي جلسات

(532) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، بما في ذلك الجلسات الحضورية ولسات التداول بالفيديو الرفيعة المستوى، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(533) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني، القسم الأول، ومرجع الممارسات، ملحق 2020، الجزء الثاني، القسم الأول.

(534) انظر A/76/2، الجزء الثاني، الفصل 8.

(535) S/2021/252 و S/2021/570 و S/2021/759 و S/2021/759/Corr.1.

(536) انظر S/PV.8831.

(537) انظر S/PV.8834.

(538) انظر S/2021/601.

وتعليقا على الدعم الدولي للمفاوضات، رحب مشاركون⁽⁵⁴⁵⁾ أيضا بتعيين الأمين العام مبعوثا شخصيا جديدا معنيا بأفغانستان والقضايا الإقليمية في الأسبوع السابق لانعقاد جلسة التداول بالفيديو. ودعت دول أعضاء عديدة⁽⁵⁴⁶⁾ إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. وأشارت بعض الدول الأعضاء⁽⁵⁴⁷⁾ إلى البيان الصحفي المؤرخ 12 آذار/مارس الذي أصدره المجلس والذي شدد فيه على أن عمليات القتل المستهدف للمدنيين قد تشكل جرائم حرب وعلى وجوب وقفها.

وفي 22 حزيران/يونيه، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو مفتوحة ربيعة المستوى⁽⁵⁴⁸⁾. وبالإضافة إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإحاطة قدمتها المديرية التنفيذية لشبكة المرأة الأفغانية. وأفادت الممثلة الخاصة في إحاطتها بأن الاتجاهات في مجالات السياسة والأمن وعملية السلام والاقتصاد وحالة الطوارئ الإنسانية وجائحة كوفيد-19 كلها إما سلبية أو راكدة. وأعربت عن أسفها لتجاوز الأعمال الدائرة في ساحة المعركة مستوى التقدم المحرز على مائدة المفاوضات بكثير، على عكس الأمل في أن يتيح انسحاب القوات الدولية الفرصة لأطراف النزاع في أن يتلاقوا ويجدوا سبيلا يفضي إلى السلام. وفيما يتعلق بتوغل حركة طالبان، أشارت إلى أن الحركة تتبها لمحاولة الاستيلاء على عواصم ولايات بمجرد انسحاب القوات الأجنبية بالكامل، مضيفة أن الحملة العسكرية تمضي في اتجاه معاكس تماما للتصريحات التي أدلى بها رئيس اللجنة السياسية لحركة طالبان. وأفادت أيضا بأن الخسائر في صفوف المدنيين زادت بنسبة 29 في المائة في الربع الأول من عام 2021 بالقياس إلى الفترة نفسها من العام السابق، كما زادت نسبة الإصابات في صفوف النساء والأطفال. وشددت على ضرورة أن يوضع الضحايا واحتياجاتهم في مركز الصدارة في مفاوضات السلام، وأشارت إلى أن احتدام النزاع في أفغانستان يعني مزيدا من انعدام الأمن في بلدان أخرى كثيرة، قريبة وبعيدة.

وختاما، أعربت عن أملها في إحراز تقدم حقيقي بحلول موعد إحاطتها المقبلة التي ستقدم بعد الموعد المقترح لانسحاب القوات الدولية بموجب اتفاق لإحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان.

وأفادت رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في إحاطتها أن العنف الذي يتعرض له الأفغان اشتد منذ بدء المحادثات في الدوحة وأن الجمهور فقد الأمل في هذه العملية. وحثت المجلس على عدم صرف انتباهه عن هذه الحالة بينما يدفع الأعضاء نحو التوصل إلى اتفاق سلام محكوم عليه بالفشل. وشددت على أن بناء السلام يتطلب أكثر من مجرد صفقة بين النخب، وأنه يجب أن يكون مسعى وطنيا شاملا يشمل النساء والأقليات والشباب والمجتمع المدني والضحايا ووسائل الإعلام الأفغانية والجماعات الدينية والإقليمية والإثنية. وفي هذا الصدد، شددت على ضرورة أن تشكل النساء نسبة لا تقل عن 30 في المائة من المشاركين في المحادثات. وقالت إن المحادثات ينبغي أن تهدف إلى تناول حقوق الإنسان وحقوق الضحايا، وإن أي اتفاق سلام ينبغي أن يتضمن برنامج تعويضات قوي ومبادرات للمصالحة وعملية للبحث عن الحقيقة ومبادرات لإحياء الذكرى والاعتراف بالضحايا. وقالت في الختام إن المجلس سيوفي بولايته التاريخية إذا كفل عملية يرجح لها أن تنهي العنف وتحقق السلام العادل والدائم في أفغانستان.

وفي المناقشة اللاحقة، أكد أعضاء المجلس ومشاركون آخرون من جديد دعمهم لعملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها⁽⁵⁴²⁾، وأعربوا عن دعمهم للجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة التي بذلت مؤخرا لتنشيط عملية السلام مشددين على ضرورة أن تبني جميع أشكال الدعم على المحادثات في الدوحة على نحو ثابت ومتناسك⁽⁵⁴³⁾ ورحب عدة متكلمين⁽⁵⁴⁴⁾ بنتائج اجتماع اللجنة الثلاثية الموسعة الذي عقد في موسكو قبل انعقاد جلسة التداول بالفيديو.

(542) الصين، وفرنسا، والهند، وكينيا، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، وفييت نام، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، وكازاخستان، وقطر.

(543) كينيا، والنيجر، والنرويج، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، والولايات المتحدة، وألمانيا، وإندونيسيا، وكازاخستان، وقطر، وتركيا.

(544) الصين، والمكسيك، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأفغانستان.

(545) إستونيا، وفرنسا، وأيرلندا، وكينيا، والمكسيك، والنيجر، والنرويج، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والولايات المتحدة، وفييت نام، وأفغانستان، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وقطر، وتركيا.

(546) الصين، وإستونيا، وفرنسا، والهند، والمكسيك، وفييت نام، وأفغانستان، وإندونيسيا، وباكستان، وتركيا.

(547) إستونيا، وفرنسا، والهند، وأيرلندا، وألمانيا.

(548) انظر S/2021/601.

وكرر عدة مشاركين⁽⁵⁵⁰⁾ أيضا التأكيد على أن من بالغ الأهمية ألا تُستخدم أفغانستان أبدا مرة أخرى قاعدة للجماعات الإرهابية أو مركزا للإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها. ولاحظ بضعة أعضاء من المجلس⁽⁵⁵¹⁾ أن الحالة في أفغانستان قد وصلت إلى منعطف حرج مع انسحاب القوات الدولية من البلد، بينما شدد آخرون⁽⁵⁵²⁾ على أهمية انسحاب القوات الدولية بطريقة مسؤولة ومنظمة ومنسقة. وشددت ممثلة الولايات المتحدة على أن قرار انسحاب جميع قوات الولايات المتحدة من أفغانستان الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة في نيسان/أبريل لم يُتخذ باستخفاف، بل أُتخذ بعد التشاور الوثيق مع الحلفاء والشركاء. وشددت أيضا على استمرار التزام الولايات المتحدة بسلامة أفغانستان وأمنها. وفيما يتعلق بعملية السلام، أشار العديد من المشاركين⁽⁵⁵³⁾ إلى أن جميع الأطراف المعنية، بما فيها طالبان، يجب عليها أن تشارك على نحو بناء في مفاوضات السلام من أجل التوصل إلى تسوية سياسية ووقف إطلاق النار، وكرر بعض المشاركين⁽⁵⁵⁴⁾ الإعراب عن ضرورة دعم أن تشمل العملية الجميع، ولا سيما ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في المفاوضات.

وفي 6 آب/أغسطس، عقد المجلس جلسة⁽⁵⁵⁵⁾ استمع فيها إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة وإحاطة قدمتها رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وأفادت الممثلة الخاصة بأن الحرب في أفغانستان دخلت مرحلة جديدة أشد فتكا وتدميرا، وأن حركة طالبان تمكنت خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه من السيطرة على رقعة كبيرة من الأراضي في إطار حملتها للاستيلاء على المناطق الريفية، وقد بدأت في مهاجمة المدن الكبرى. وقدمت أدلة على الخسائر البشرية والخسائر في صفوف المدنيين، وأشارت إلى أن تهديد مناطق حضرية شاسعة هو قرار استراتيجي اتخذته حركة طالبان على ما يبدو، وأن الحركة تتقبل التقتيل الذي سينجم عن ذلك لا محالة. وأضافت أن المعاناة الناجمة عن الحرب انضافت إلى الأزمة الإنسانية

(550) أيرلندا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجمهورية إيران الإسلامية.

(551) النرويج، والصين، وتونس.

(552) الصين، والمكسيك، وباكستان.

(553) الهند، والصين، وفرنسا، والمكسيك، والاتحاد الروسي، وفيت نام، وأستراليا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان.

(554) إستونيا، وأيرلندا، والهند، والولايات المتحدة، والنرويج، وفرنسا، وكينيا، والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وإيطاليا، واليابان، وبولندا، وتركيا.

(555) انظر S/PV.8831.

وعقب الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، ركزت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إحاطتها على أهمية اتباع استراتيجية متوازنة وافية التكامل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات باعتبار ذلك من ركائز العمل الأساسية لتحقيق السلام في أفغانستان. واستفاضت في هذا الصدد في تناول الولايات المتكاملة المسندة إلى المكتب لدعم الحكومة في مسائل المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. وأعربت عن الاستعداد لزيادة المساعدة المقدمة من المكتب بشأن مجموعة من الجوانب الرئيسية، مثل تمكين مزيد من المزارعين من التحول إلى زراعة محاصيل مشروعة مجزية، وإعطاء الأولوية للوقاية والعلاج القائمين على الأدلة، وحث حكومة أفغانستان والجهات المانحة على تخصيص موارد أكبر وزيادة القدرات التنفيذية من أجل إحباط الاتجار بالمخدرات، وضمان أن تقترن تدابير مكافحة المخدرات بإجراءات لمكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الإقليمي لحماية الناس، وضمان أن تعزز جميع جهود الدعم المكاسب التي حققتها النساء والفتيات في أفغانستان بشق الأُنفس.

واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها المديرية التنفيذية لشبكة النساء الأفغانيات التي أفادت بأنه منذ صدور تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي أُطلع عليه المجلس في نيسان/أبريل، تزايد العنف وأودى بالحياة الغالية لعدة مئات، معظمهم من النساء المهنيات وأطفال المدارس والشباب. وأكدت على ضرورة ألا يكون الهدف من محادثات السلام هو وقف إطلاق النار، بل ينبغي أن يكون وقف إطلاق النار تمهيدا لعملية السلام. وفي هذا السياق، شددت على ضرورة أن تُوجب الأمم المتحدة بأعلى مستوياتها وبما فيها مجلس الأمن على حركة طالبان والحكومة الأفغانية الالتزام بالوقف الدائم لإطلاق النار. وشددت في الختام على أن وجود أفغانستان تتمتع بالاستقرار السياسي، وتتوافر لها مقومات التمكين الاقتصادي، وتعتمد على ذاتها، وتُحترم فيها سيادة القانون والعدل وحقوق الإنسان، وتُصان فيها حقوق المواطنين وتُكفل سعيود بالنتفع على المنطقة والعالم.

وعقب الإحاطات، أعرب أعضاء المجلس ومشاركون آخرون⁽⁵⁴⁹⁾ عن قلقهم المستمر إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان وأدانوا تزايد الهجمات الإرهابية والعنف ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في مجال العمل الإنساني والأقليات والنساء.

(549) إستونيا، وأيرلندا، والمملكة المتحدة، والصين، وفرنسا، وكينيا، والمكسيك، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفيت نام، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، وبولندا، وتركيا.

حقوق الإنسان للهجوم وتتقلص بسرعة في ظل توسع النزاع. وخصت بالذكر حقوق النساء والفتيات في المناطق التي استولت عليها طالبان كمثال يبعث على بالغ القلق. وقالت إن الحالة مثيرة للقلق أيضا فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وحرية التعبير. وأكدت على ضرورة وقف العنف قائلة إن المجلس وأعضاءه لا يزالون يتمتعون بنفوذ يمكن تسخير لوقف إراقة دماء الأفغان ومنع وقوع كوارث. وحضت المجلس والأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان في هذا الصدد على الاستجابة بمزيد من الاستعجال للنداءات الأفغانية التي تتنادي بحماية المدنيين ووقف إطلاق النار وإنهاء العنف وبدء عملية سياسية مجدية وشاملة للجميع. وفيما يتعلق بالمناداة بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في عمليات القتل المستهدف للمدنيين في أفغانستان، شددت على أن من أهم الفوائد التي ستقدمها هذه البعثة للشعب الأفغاني هي العمل كآلية وقائية وتسليط الضوء على الطابع الملح للتهديدات المحدقة بالمدنيين. كما أنها ستبقي الضوء مسلطا على الضحايا والمدنيين في وقت تتجه فيه أفغانستان نحو أزمة حقوق إنسان وأزمة إنسانية بعد انسحاب القوات، بعملها على إثبات الحقائق وتحديد الجناة والحفاظ على الأدلة بغية كفالة المساءلة. ويمكن أيضا، في إطار بعثة تقصي الحقائق، اقتراح سبل انتصاف للضحايا وإنشاء آليات وقائية فعالة.

وطلب ممثل أفغانستان، في كلمته أمام أعضاء المجلس، إلى المجلس والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك عقد دورة استثنائية للمجلس وللمجلس لحقوق الإنسان، لتقاضي وقوع كوارث، وطلب كذلك إلى المجلس والأمم المتحدة دعم محادثات السلام الجارية والاجتماعات الإقليمية والدولية في الدوحة. وأكد العديد من أعضاء المجلس من جديد أنه ما من حل عسكري للحالة⁽⁵⁵⁶⁾، وشدد عدد من أعضاء المجلس أيضا على أن المجتمع الدولي لن يعترف بحكومة طالبان التي تولت السلطة بالقوة ولن يدعمها⁽⁵⁵⁷⁾.

وفي جلسة طارئة عقدت في 16 آب/أغسطس⁽⁵⁵⁸⁾، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام الذي حث جميع الأطراف، وخاصة طالبان، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لحماية

المتفاقمة قبلئذ. وأشارت إلى أنه كان من المنتظر، في ضوء توقيع اتفاق إحلال السلام في أفغانستان بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان في شباط/فبراير 2020، وإجراء محادثات بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان في أيلول/سبتمبر 2021، أن يحدث انخفاض في مستوى العنف، لكن ذلك لم يحدث. وأفادت بأن تواصلها مع الأفغان ترك الانطباع لديها بأن السكان ينتظرون في حالة من القلق مرور الغيوم الداكنة التي تحجب المستقبل المشرق الذي تخيلوه في السابق. وقالت في هذا الصدد إن الأفغان ينتظرون من المجلس انخراطا أكبر بكثير ودعما واضحا، مضيفة أن البيان الصحفي المؤرخ 3 آب/أغسطس، الذي أدان فيه المجلس الهجوم على مكتب الأمم المتحدة في هرات ودعا فيه مرة أخرى إلى وضع حد للعنف واستئناف العمل على عملية سلام تكون مجدية، حظي بتقدير كبير. وقالت الممثلة الخاصة إن هناك عدة فرص هامة في المستقبل القريب يمكن أن تساعد فيها الأقوال والأفعال على وضع حد للحرب. ودعت المجلس أولا إلى أن يصدر بيانا لا لبس فيه يطالب بوقف الهجمات على المدن. وقالت ثانيا إن على البلدان التي تجتمع مع اللجنة السياسية لحركة طالبان أن تصر في هذه الاجتماعات على الوقف العام لإطلاق النار واستئناف المفاوضات، وعلى عدم الاعتراف بحكومة مفروضة بالقوة في أفغانستان. وينبغي ثالثا أن يستند أي تمديد لإعفاء طالبان من حظر السفر حتى يمكنها المشاركة في مفاوضات السلام إلى إحراز تقدم حقيقي في مسألة إحلال السلام. ورابعا، إذا لم توافق حركة طالبان على وقف إطلاق النار، يجب على المجلس والدول التي تجتمع معها أن تحثها على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها والالتزام بوقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية في المناطق المتنازع عليها. وأكدت خامسا على ضرورة زجر مدبري ومرتكبي أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامة. وشددت الممثلة الخاصة على أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤيد بقوة بذل الأمم المتحدة والمجتمعين الإقليمي والدولي المزيد من الجهود لإيجاد سبل لمحاسبة الجناة. وقالت في الختام إن على المجلس أن ينظر بجدية في تزويد الأمم المتحدة بولاية تسمح لها بالقيام بدور أكبر في تيسير المفاوضات.

وقدمت رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان إحاطة عن النزاع الدائر وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في أفغانستان. وقالت إن توغل طالبان وتصاعد العنف يعني أن اللجنة تتحقق يوميا من تفاصيل جرائم حرب مروعة. وأفادت أنه بالإضافة إلى الانتهاكات اليومية لقوانين الحرب، تتعرض مكاسب البلد في مجال

(556) النرويج، وإستونيا، والولايات المتحدة، والنيجر (أيضا باسم كينيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس)، والاتحاد الروسي، وفييت نام، وأيرلندا، والمملكة المتحدة، والصين.

(557) النرويج، وإستونيا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

(558) انظر S/PV.8834.

القرار، أدان المجلس بأشد العبارات الهجمات المستهجنة التي وقعت في 26 آب/أغسطس على مقربة من مطار حامد كرزاي الدولي في كابل⁽⁵⁶³⁾. وطالب المجلس كذلك بعدم استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أي بلد أو مهاجمته أو لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم أو للتخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها⁽⁵⁶⁴⁾. ودعا المجلس أيضا إلى تعزيز الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، ودعا جميع الأطراف إلى السماح للأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية المشاركة في أنشطة الإغاثة الإنسانية بأن تصل إلى وجهاتها على نحو كامل وأمن ودون عوائق⁽⁵⁶⁵⁾. وبعد التصويت، ركزت ممثلة الولايات المتحدة وممثلة المملكة المتحدة على الإنجازات التي يمثلها القرار المتخذ⁽⁵⁶⁶⁾.

وأعربت ممثلة فرنسا عن أسفها لأن نص القرار لم يحظ بتأييد جميع أعضاء المجلس. وقالت إن ليس لديها أدنى شك في أن أعضاء المجلس يتشاطرون جميعا الهدف الأساسي نفسه وهو تمكين الشعب الأفغاني من استعادة الاستقرار والأمن. واعترفت ممثلة أيرلندا بأن وفدها كان يفضل استخدام لغة أقوى بشأن احترام حقوق الإنسان، لا سيما في ظل الحالة التي تواجهها النساء والفتيات في أفغانستان، ودعت جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان. وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أن بلده امتنع عن التصويت لأن القائمين على الصياغة تجاهلوا شواغل وفد بلده المبدئية. أولا، على الرغم من أن القرار اقترح على خلفية هجوم إرهابي مروع، رفض القائمون على الصياغة رفضا قاطعا ذكر منظمين مصنفين دوليا باعتبارهما منظمين إرهابيين - أي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية - في الفقرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ثانيا، لم يُعكس في النص عدم قبول الآثار السلبية على الاقتصاد الأفغاني الناجمة عن إجلاء الأخصائيين الأفغان المؤهلين. ثالثا، تجاهل القائمون على الصياغة المقترحات بإدراج إشارات في القرار إلى التأثير الضار لتجميد الأصول المالية الأفغانية على الحالة الاقتصادية والإنسانية، والحاجة الحيوية إلى تقديم المساعدة الإنسانية على نحو يلتزم بصرامة بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 182/46 وقال ممثل

الأرواح وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية. وركز على جانبين رئيسيين: أولهما ضرورة التحدث بصوت واحد لصون حقوق الإنسان في أفغانستان، وثانيهما ضرورة أن يكفل المجتمع الدولي ألا تستخدم أفغانستان أبدا مرة أخرى كقاعدة أو كملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، ناشد المجلس والمجتمع الدولي ككل الوقوف معا والعمل معا واستخدام جميع الأدوات المتاحة لهما لقمع التهديد الإرهابي العالمي في أفغانستان وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية. ودعا إلى وقف العنف فورا، واحترام حقوق جميع الأفغان، وامتنال أفغانستان لجميع الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها.

وتكلم ممثل أفغانستان قبل أخذ أعضاء المجلس الكلمة، فشد على عدم السماح بحدوث عمليات إعدام جماعية للأفراد العسكريين وعمليات قتل مستهدفة للمدنيين على أيدي طالبان في كابل التي هي الملاذ الأخير لكثير من الفارين من العنف والهجمات الانتقامية التي تشنها طالبان. وشدد كذلك على ضرورة أن يستخدم المجلس والأمين العام كل الوسائل المتاحة لهما للدعوة إلى الوقف الفوري للعنف واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعلى ضرورة ألا يعترف المجلس والأمم المتحدة بأي إدارة تصل إلى السلطة بالقوة وبأي حكومة لا تشمل الجميع ولا تمثل تنوع البلد. ودعا أعضاء المجلس⁽⁵⁵⁹⁾ إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وحثوا جميع الأطراف على السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية ومصالحة وطنية عن طريق التفاوض. وشدد أعضاء المجلس⁽⁵⁶⁰⁾ أيضا على ضرورة حماية المدنيين والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق لمواصلة تقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين إليها في أفغانستان. وفي هذا السياق، شدد عدة أعضاء⁽⁵⁶¹⁾ على ضرورة اضطلاع المجلس بمسؤوليته والعمل على معالجة العواقب والتخفيف منها بسبل منها توجيه رسالة واضحة وإظهار جبهة موحدة.

وبعد أسبوعين، وتحديدًا في 30 آب/أغسطس، عقد المجلس جلسة⁽⁵⁶²⁾ اتخذ فيها دون إجماع القرار 2593 (2021). وفي هذا

(559) إستونيا، والنرويج، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وكينيا (أيضا باسم النيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس)، وأيرلندا، والمكسيك، والاتحاد الروسي، وفيت نام، والصين.

(560) إستونيا، والنرويج، والولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وأيرلندا، والمكسيك، وفيت نام، والصين.

(561) النرويج، وأيرلندا، والمكسيك، والهند.

(562) انظر S/PV.8848.

(563) القرار 2593 (2021)، الفقرة 1.

(564) المرجع نفسه، الفقرة 2.

(565) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(566) انظر S/PV.8848.

الانتقام واحتجاز مسؤولين عملوا في الإدارات السابقة، وإزاء تزايد استخدام العنف ضد الأفغان المحتجين على حكم طالبان. وأعربت الممثلة الخاصة، مشيرة إلى تجاوز تأثير التطورات الأخيرة الحدود الأفغانية، عن أهمية ألا ينقسم المجتمع الدولي الأوسع بشكل لا رجعة فيه في الوقت الذي يلزم فيه العمل على جدول أعمال عاجل للتعاون إقليمياً ودولياً من أجل أفغانستان.

وأوضحت مؤسسة منظمة دراسات المرأة والسلام أنها تعمل مع شبكتها المحلية من النساء العاملات في مجال بناء السلام على إحلال السلام وحل النزاعات على الصعيد المحلي لأكثر من عقد، بما في ذلك العمل على دعم وقف إطلاق النار وعملية سلام وطنية. وقالت إن حياة النساء انقلبت رأساً على عقب منذ 15 آب/أغسطس. وإن آلاف النساء العاملات في المنظمات غير الحكومية يختبئن. وقالت إنها لا تزال تعتقد أن المجلس يملك ما يخوله التخفيف من ذلك الضرر من سلطة وقدرة ناهيك عن وقوع هذه المسؤولية عليه، وقدمت أربعة طلبات عاجلة. وأول ما طلبت من أعضاء المجلس هو أن يتذكروا في تعاملهم مع حكومة طالبان لتصرف الأعمال أن هناك حوالي 16 أو 17 مليون امرأة وفتاة في أفغانستان، وأن يشركوهن من ثم في أفرقة الوساطة التابعة لأعضاء المجلس، وأن ييسروا اجتماعات وفود النساء من مختلف المهن - العاملات في مجال بناء السلام والقاضيات وضابطات الأمن والمربيات والطبيبات وسيدات الأعمال - مع طالبان. وثاني ما طلبته من أعضاء المجلس، بعد إشارتها إلى أن الآلاف من النساء والرجال من المجتمع المدني والعاملين في وسائط الإعلام والموظفين الحكوميين السابقين والقضاة والمدعين العامين والفنانين والموسيقيين معرضون لخطر الانتقام منهم، هو الترحيب بهؤلاء ومنحهم تأشيرات وإعطاؤهم فرصة ليعيشوا حياة منتجة. وقالت ثالثاً، في ضوء الأزمة الإنسانية التي تلوح في الأفق وإيديولوجية نظام طالبان القائمة على الفصل بين الجنسين، إن من الضروري أن تكفل الأمم المتحدة حماية الأفغانيات العاملات في مجال المعونة وغيرهن من العاملات في مجال الخدمة المدنية وفي تنظيم المجتمعات المحلية، مضيفة أن على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى وضع خطة معونة عملية وواضحة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وحثت أعضاء المجلس أخيراً، في ضوء طلب حركة طالبان من العالم أن يصبر عليها وهي آخذة في تولي زمام الأمور، على أن يطلبوا منها الوفاء بمسؤوليتها عن حماية واحترام جميع الأفغان بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الانتماء الإثني. واختتمت كلمتها بالطلب من

الصين، معللاً امتناع بلده عن التصويت، إن لدى وفد بلده شكوكا جدية بشأن الضرورة والأهمية الملحة لاتخاذ القرار وبشأن توازن مضمونه، مضيفاً أن التعديلات الهامة والمعقولة التي قدمها وفد بلده مع الاتحاد الروسي لم تعتمد بالكامل. وأضاف أن الفوضى الأخيرة في أفغانستان مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالانسحاب المتسرع وغير المنضبط للقوات الأجنبية، وأعرب عن أمله في أن تدرك البلدان المعنية أن الانسحاب لا يعني انتهاء مسؤوليتها بل بداية لعملية تفكير وتصحيح.

وفي 9 أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة⁽⁵⁶⁷⁾ متعلقة بتقرير الأمين العام⁽⁵⁶⁸⁾. وبالإضافة إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها مؤسسة منظمة دراسات المرأة والسلام، وإحاطة قدمتها المشتركة في تأسيس صندوق ملالا ورئيسة مجلس إدارته، ملالا يوسفزاي⁽⁵⁶⁹⁾. وأفادت الممثلة الخاصة بأن سكان كابل وشعب أفغانستان واجهوا واقعا جديداً مثيراً للقلق بسقوط العاصمة في 15 آب/أغسطس الذي أعقبته مشاهد من الذعر والفوضى في مطار كابل. وبما أن العديد من الأفراد الذين يشكلون إدارة الأمر الواقع التي أعلنتها طالبان مدرجةً أسماؤهم في قائمة جزاءات الأمم المتحدة، شددت الممثلة الخاصة على أن يقرر جميع أعضاء المجلس الخطوات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بقائمة الجزاءات وأثرها على التعاون في المستقبل. وشددت كذلك على أن التصدي للأزمة الإنسانية القائمة قبلئذ لا يمكن أن يؤجل إلى حين اتخاذ قرارات سياسية بشأن رفع الجزاءات، وعلى أن من الضروري إيجاد آليات مجدية بسرعة لتمكين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تقديم الإغاثة الإنسانية اللازمة. ولفتت الانتباه أيضاً إلى أزمة إضافية تلوح في الأفق، حيث إن تجميد أعضاء المجتمع الدولي البلايين من الأصول ومن الأموال المقدمة من الجهات المانحة سينجم عنه حتماً انكماش اقتصادي حاد. وأعربت عن خيبة أملها لعدم شمول ما يسمى بحكومة تصريف الأعمال الجميع، وعن قلقها إزاء تزايد عدد حوادث مضايقة وتخويف الموظفين الوطنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإزاء الادعاءات الموثوقة بوقوع عمليات قتل لأفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بدافع

(567) انظر S/PV.8853. انظر أيضاً S/2021/785. في حين شارك مقدمو الإحاطات وأعضاء المجلس حضورياً في الجلسة، قدم غير الأعضاء في المجلس بيانات خطية. واثق على ذلك في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

(568) S/2021/759 و S/2021/759/Corr.1.

(569) انظر S/PV.8853.

للشعب، وحث أعضاء المجلس على رسم خط أحمر أساسي فيما يتعلق بمعاملة طالبان للنساء والفتيات واحترام حقوق جميع الأفغان.

وفي 17 أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2596 (2021) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بصيغتها المحددة في القرار 2543 (2020) لمدة ستة أشهر⁽⁵⁷³⁾. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يوافق بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2022 بتقرير خطي يتضمن توصيات استراتيجية وعملياتية بشأن ولاية البعثة في ضوء التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية الأخيرة، وأن يطلع كل شهرين وحتى 17 آذار/مارس 2022 على الحالة في أفغانستان وعلى العمل الذي تقوم به البعثة⁽⁵⁷⁴⁾. وعقب اتخاذ القرار، أدلى العديد من أعضاء المجلس بتعليقات لتصويتهم⁽⁵⁷⁵⁾. وأشار ممثلة الاتحاد الروسي إلى أن الجهود التعاونية أسفرت عن تجديد ولاية البعثة، لكنها أعربت عن أسفها لأن الصيغة النهائية للقرار لم تأخذ في الاعتبار تقييما موضوعيا لما يشكله تنظيم داعش ومشكلة المخدرات القائمة منذ أمد طويل من تهديدات في أفغانستان. وأعربت عن توقعها أن تُورد هذه التهديدات بشكل موضوعي في تقرير الأمين العام المقرر تقديمه إلى المجلس في كانون الثاني/يناير 2022. وشدد ممثل المكسيك على أن الاحترام المطلق للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما من حيث حماية المدنيين، أمر أساسي ولا مفر منه في ظل الحالة الأمنية في أفغانستان التي أصبحت محفوفة بالمخاطر. ومن هذا المنطلق، أصرت المكسيك على أن تُدرج في القرار إشارة صريحة لهذه المسألة. وأعربت عن دهشته لعدم إدراج هذه الإشارة. وأقرت ممثلة أيرلندا بأن نص القرار لا يشمل جميع القضايا التي تواجه أفغانستان في هذا الوقت الذي تشهد فيه اضطرابات، وأكدت من جديد الأهمية المحورية للوفاء بالالتزامات الواقعة على البلد بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان.

وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس آخر جلسة من جلسات العام في إطار هذا البند⁽⁵⁷⁶⁾. وبالإضافة إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها مديرة

أعضاء المجلس أن يضعوا خلافاتهم السياسية جانبا وأن يتصرفوا كجبهة موحدة لدعم شعب أفغانستان ونسائها.

وركزت السيدة يوسفزاي في إحاطتها على تجربة الفتيات اللاتي يعشن في ظل التطرف والإرهاب، وعلى تأثير التطورات الأخيرة على حقهن في التعليم. ودعت المجلس إلى حماية الفتيات والنساء الأفغانيات ومستقبل البلد بأربع سبل. أولا، دعت المجلس إلى توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى حركة طالبان مفادها أن الشرط الأساسي لأي علاقة عمل معها هو الالتزام بحق الفتيات في التعليم. ثانيا، يجب على المجلس أن يبيّن على القرار 2593 (2021) بدعمه آلية رصد قوية لتتبع ورصد انتهاكات حقوق الإنسان. ثالثا، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع ذلك القرار نفسه موضع التنفيذ، بالاقتران مع زيادة كبيرة في المساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لكي تكفل تشغيل جميع المدارس بأمان. وأخيرا، شددت على أن وجود الأمم المتحدة مطلوب في كل منطقة من مناطق أفغانستان أكثر من أي وقت مضى. وقالت في هذا الصدد إن من الضروري تعزيز ولاية وموارد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في أفغانستان.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، كرر أعضاء المجلس⁽⁵⁷⁰⁾ دعوتهم جميع الأطراف إلى السماح للأفغان والرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة البلد بأن يغادروا بأمان ودون عوائق مشيرين إلى التزام طالبان بذلك، والسماح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي تقدم المساعدة بوصول المساعدات الإنسانية. وفيما يتعلق بالحوكمة، أعرب العديد من أعضاء المجلس⁽⁵⁷¹⁾ عن قلقهم إزاء عدم شمول تشكيلة الحكومة المؤقتة الجديدة التي أعلنتها طالبان الجميع. ودعا عدد من أعضاء المجلس⁽⁵⁷²⁾ طالبان إلى انتهاج سياسة تشمل الجميع والسعي إلى أن يحتضن المجتمع الجميع في ضوء مراعاة مصالح جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. وطلب ممثل أفغانستان إلى المجلس أن يمتنع عن الاعتراف بأي حكومة في أفغانستان ما لم تشمل الجميع حقا وتُشكّل على أساس الإرادة الحرة

(570) أيرلندا، وإستونيا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والهند، وفرنسا، والمكسيك، وفييت نام، والولايات المتحدة.

(571) أيرلندا، والنرويج، والنيجر (أيضا باسم كينيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس)، وفرنسا، والمكسيك.

(572) أيرلندا، وإستونيا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والهند، والاتحاد الروسي، وفييت نام، والصين.

(573) القرار 2596 (2021)، الفقرة 3.

(574) المرجع نفسه، الفقرة 5. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(575) انظر S/PV.8862.

(576) انظر S/PV.8908.

لإرساء السلام الدائم. ومن هذا المنطلق، حثت الأمم المتحدة والحكومات المحايدة الصديقة على القيام بدور رائد في الجمع بين جميع المعنيين من جديد في إطار نموذج مؤتمر بون بهدف السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية من خلال إنشاء نظام سياسي يقبله الجميع ويشمل الجميع. وحثت كذلك جميع القوى الإقليمية المتناحرة، بما فيها الهند وباكستان على سبيل المثال لا الحصر، على تقديم أفضل ما لديها وعلى ترك تناحرها الإقليمي جانبا للعمل بصدق من أجل السلام. وحثت المجتمع العالمي في الأخير على دعم الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات العاملة في أفغانستان.

وعقب الإحاطتين، شدد العديد من أعضاء المجلس⁽⁵⁷⁷⁾ على أن من الحيوي العودة إلى توفير الخدمات الأساسية، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وسلطوا الضوء على أهمية حصول الفتيات على التعليم وحققهن فيه. ووجه أعضاء من المجلس ومشاركون آخرون⁽⁵⁷⁸⁾ الانتباه إلى الحالة الاقتصادية في أفغانستان وأعربوا عن قلقهم إزاء الصعوبات الاقتصادية، بما في ذلك نقص السيولة والعوامل الاقتصادية الأخرى التي تعوق إيصال المساعدة الإنسانية في أفغانستان. وسلط بضعة متكلمين⁽⁵⁷⁹⁾ الضوء أيضا على ضرورة الإفراج عن الأصول الأفغانية المجمدة معتبرين أن الإفراج عنها أمر لا ينبغي تسييسه أو ربطه بشروط. وأدان أعضاء المجلس أيضا العدد المتزايد من الهجمات الإرهابية⁽⁵⁸⁰⁾، وأعربوا عن انتظارهم من طالبان وجميع الأطراف في أفغانستان أن تفك ارتباطها بالجماعات الإرهابية تماما وأن تبذل قصارى جهدها لمكافحة هذه الجماعات⁽⁵⁸¹⁾.

ونظر أيضا في التطورات في أفغانستان في إطار البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية"⁽⁵⁸²⁾.

منظمة شارماغز وهي منظمة تربوية غير ربحية مكرسة للأطفال في أفغانستان. وقدمت الممثلة الخاصة في إحاطتها تقييما عاما لإدارة طالبان القائمة بحكم الأمر الواقع استنادا إلى التعامل معها على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، وأبرزت أن الاتصالات الرسمية كانت مفيدة وبناءة بوجه عام. وأشارت في المقابل إلى أن طالبان أوضحت أن هناك حدودا للتنازلات التي هي على استعداد لتقديمها بشأن قضايا معينة في ذلك الوقت، وأنها بحاجة إلى مزيد من الوقت لتوضيح السياسة المتعلقة بحق الفتيات في التعليم وتنفيذها. وفي حين تحسنت الحالة الأمنية عموما في ظل انتهاء النزاع إلى حد كبير، ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تتلقى بانتظام تقارير موثوقة عن حوادث تمس حق الأفغان في الحياة وسلامتهم البدنية. وأفادت بأن عجز طالبان عن كبح توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان هو تطور آخر من التطورات السلبية الكبرى. وشددت الممثلة الخاصة كذلك على أن المساعدة الإنسانية المقدمة ليست كافية وأن على المجتمع الدولي أن يجد على وجه السرعة طريقة لتقديم الدعم المالي إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية والعاملين في برامج الأمن الغذائي، وإلى المعلمين في نهاية المطاف. وقالت إن الواقع الراهن يهدد بزيادة خطر التطرف، بالتوازي مع استمرار تدهور الاقتصاد الرسمي وهو تدهور يقوّي الاقتصاد غير الرسمي، بما يشمل المخدرات غير المشروعة وتدفقات الأسلحة والاتجار بالبشر. وأشارت بأن أفضل طريقة لتعزيز الاستقرار والدعم الدولي في المستقبل هي أن تتجنب طالبان العزلة التي طبعبت تجربتها السابقة في السلطة، وهذا أمر سيتطلب حوارا مستمرا ومنظما بشأن السياسات فيما بين سلطات طالبان القائمة بحكم الأمر الواقع والأطراف الأفغانية المعنية الأخرى والمنطقة الأوسع والمجتمع الدولي.

ودعت مديرة منظمة شارماغز في إحاطتها الأمم المتحدة إلى العمل مع جميع المعنيين على إنشاء هيكل سياسي يسمح بالتعايش ويضع حدا لدوامه الحرب التي تدور فيها أفغانستان منذ عقود. وأوضحت أن الإقصاء وعدم تقاسم السلطة لا ينجح في أفغانستان، وأشارت إلى أن الهيكل والنظام السياسيين في أفغانستان اللذين ورثتهما طالبان عن الحكومة السابقة مفرطان في المركزية. وقالت إن من غير الممكن إنشاء نظام سياسي جديد يتعايش فيه الجميع إلا من خلال سبل غير عنيفة ومفاوضات تشارك فيها جميع الجماعات، وشددت على ضرورة بذل جهد عالمي حقيقي لتحويل اللحظة الراهنة إلى فرصة

(577) النرويج، وكنيا (أيضا باسم النيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس)، وفرنسا، وأيرلندا، والولايات المتحدة، والمكسيك.

(578) فييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان.

(579) الصين، وجمهورية إيران الإسلامية.

(580) النرويج، وإستونيا، وفييت نام، وكنيا (أيضا باسم النيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس)، وأيرلندا، والمكسيك.

(581) النرويج، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة.

(582) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم 28 أدناه.

الجدول 1

الجلسات: الحالة في أفغانستان

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8831 6 آب/أغسطس 2021			أفغانستان	الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	12 من أعضاء المجلس ^(أ) ، وجميع المدعويين ^(ب)
S/PV.8834 16 آب/أغسطس 2021			أفغانستان	الأمين العام، و 12 من أعضاء المجلس ^(ج) ، والمدعو ^(د)	
S/PV.8848 30 آب/أغسطس 2021		مشروع قرار مقدم من فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2021/762)		سبعة من أعضاء المجلس ^(هـ)	القرار 2593 (2021) 13-0-2 ^(أ)
S/PV.8853 و S/2021/785 9 أيلول/سبتمبر 2021		تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2021/759) و (S/2021/759/Corr.1)	أفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وكازاخستان، وباكستان، وتركيا	الممثلة الخاصة للأمين العام، ومؤسسة منظمة دراسات المرأة والسلام، والمشاركة في تأسيس صندوق ملالا ورئيسة مجلس إدارته	12 من أعضاء المجلس ^(ب) ، وجميع المدعويين ^(ج)
S/PV.8862 17 أيلول/سبتمبر 2021		تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2021/759) و (S/2021/759/Corr.1)	مشروع قرار مقدم من إستونيا والنرويج (S/2021/804)	سبعة من أعضاء المجلس ^(د)	القرار 2596 (2021) 15-0-0
S/PV.8908 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021			أفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وطاجيكستان	الممثلة الخاصة للأمين العام، ومديرة منظمة شارماغز	12 من أعضاء المجلس ^(هـ) ، وجميع المدعويين ^(و)

(أ) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، والصين، وفيت نام، والمكسيك، والنرويج، والنيجر (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وكينيا)، والهند، والولايات المتحدة.

(ب) شاركت الممثلة الخاصة، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو.

(ج) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، والصين، وفيت نام، وكينيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمكسيك، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة.

(د) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ومثل الهند (رئيسة المجلس) وزير خارجيتها.

(هـ) المؤيدون: إستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفيت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة؛ المعارضون: لا أحد؛ الممتنعون: الاتحاد الروسي، والصين.

(و) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، والصين، وفيت نام، والمكسيك، والنرويج، والنيجر (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وكينيا)، والهند، والولايات المتحدة. ومثل أيرلندا (رئيسة المجلس) وزير خارجيتها ووزير دفاعها.

(ز) شاركت الممثلة الخاصة، ومؤسسة منظمة دراسات المرأة والسلام، والمشاركة في تأسيس صندوق ملالا ورئيسة مجلس إدارته عن طريق التداول بالفيديو.

(ح) الاتحاد الروسي، وأيرلندا، والصين، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة.

(ط) شاركت الممثلة الخاصة ومديرة منظمة شارماغز في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو.

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في أفغانستان

القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي	محضر جلسة	
	العنوان	التداول بالفيديو
	S/2021/291	رسالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن
	S/2021/601	رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

15 - الحالة في ميانمار

الأساسية، ودعم سيادة القانون⁽⁵⁸⁷⁾. وكرر المجلس كذلك تأكيد دعمه القوي للمنظمات الإقليمية، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورحب وبالبيانين الصادرين عن رئاسة الرابطة في 1 شباط/فبراير و 2 آذار/مارس اللذين دعت فيهما هذه الرئاسة جميع الأطراف إلى أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تسعى إلى إيجاد حل سلمي من خلال الحوار البناء والمصالحة العملية حفاظا على مصالح شعب ميانمار⁽⁵⁸⁸⁾. وكرر المجلس تأكيد دعمه للمسااعي الحميدة التي تبذلها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، وشجعها على أن تواصل الجهود لإجراء حوار مكثف مع جميع الأطراف ذات الصلة في ميانمار، وعلى زيارة ميانمار في أقرب وقت ممكن⁽⁵⁸⁹⁾. وأشار المجلس كذلك إلى أن الوضع في ميانمار ينطوي على احتمال مفاقمة التحديات القائمة في ولاية راخين، وأعرب عن القلق لأن التطورات المستجدة في الأونة الأخيرة تطرح تحديات جسيمة أمام عودة اللاجئين الروهينغيا والمشردين داخليا في المنطقة⁽⁵⁹⁰⁾. وأعاد المجلس تأكيد التزامه الراسخ بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدة⁽⁵⁹¹⁾.

وإضافة إلى ذلك، عقد المجلس ثلاث جلسات خاصة في 18 حزيران/يونيه و 17 آب/أغسطس و 8 تشرين الثاني/نوفمبر استمع خلالها إلى إحاطات قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ومدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ التابعة

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات خاصة في إطار البند المعنون "الحالة في ميانمار". ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن تلك الجلسات. وعقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو أيضا فيما يتعلق بهذا البند للإعلان عن اعتماد بيان رئاسي⁽⁵⁸³⁾. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسة التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس جلسات تداول بالفيديو مغلقة فيما يتعلق بهذا البند⁽⁵⁸⁴⁾.

وفي 10 آذار/مارس، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا كرر فيه الإعراب عن قلقه البالغ إزاء التطورات المشهودة في ميانمار عقب الإعلان عن حالة الطوارئ التي فرضها الجيش في 1 شباط/فبراير والاحتجاز التعسفي لأعضاء في الحكومة، ودعا إلى الإفراج عنهم فوراً⁽⁵⁸⁵⁾. وأدان المجلس بشدة العنف ضد المتظاهرين المسالمين، وأعرب عن بالغ القلق إزاء القيود المفروضة على العاملين في المجال الطبي والمجتمع المدني والصحفيين وأعضاء النقابات العمالية. ودعا المجلس إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين احتجازا تعسفيا، ودعا الجيش إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس⁽⁵⁸⁶⁾. وشدد المجلس أيضا على ضرورة دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية، والامتناع عن العنف، وإبداء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات

(583) S/PRST/2021/5. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني، القسم الأول، ومرجع الممارسات، ملحق 2020، الجزء الثاني، القسم الأول.

(584) انظر A/76/2، الجزء الثاني، الفصل 32. انظر أيضا S/2021/1084.

(585) S/PRST/2021/5، الفقرة الأولى. أشار المجلس أيضا في هذا البيان الرئاسي إلى بيانه الصحفي المؤرخ 4 شباط/فبراير.

(586) S/PRST/2021/5، الفقرة الثانية.

(587) المرجع نفسه، الفقرة الثالثة.

(588) المرجع نفسه، الفقرة الرابعة.

(589) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

(590) المرجع نفسه، الفقرة السادسة.

(591) المرجع نفسه، الفقرة السابعة.